

أكد أنهم لم يُقتلوا في المعارك وشوهدوا في قرنايل

عون: ٣٥ عسكرياً والراهبان أسرهم السوريون في دير القلعة

باريس - "النهار": (٢٠٠٠/١٢/٢٠)

طالب العماد ميشال عون بلجنة دولية محايدة للتحقيق في "كل الجرائم التي ارتكبت خلال الحروب اللبنانية وخصوصاً قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" الذين لن تحل قضيتهم في رأيه "قبل كشف الحقيقة كاملة وإطلاقهم جميعاً من المعتقلات السورية". واعتبر "انه لا يمكن الوثوق بلجنة تحقيق تشكلها الحكومة اللبنانية التي ترفض بجميع الوسائل تحمل مسؤولياتها في هذا الموضوع، وكذلك السلطات السورية المسؤولة عن اعمال الاعتقال والاختفاء في حق مئات من اللبنانيين".

وقال عون في لقاء مع عدد من أنسباء المعتقلين اللبنانيين في سوريا المقيمين في فرنسا زاروه عارضين مشكلتهم: "ان الحكومة اللبنانية وأجهزتها متورطة في مأساة المعتقلين في سوريا وقضية المفقودين والمخطوفين بالتستر على المجرمين الحقيقيين وإخفاء المعلومات عن الامهات اللواتي يبحثن عن اولادهن وأشقائهن وخصوصاً ما ارتكبته القوات السورية من جرائم ضد الانسانية منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥".

وشرح عون ما حصل في ١٣ تشرين الاول: ١٩٩٠ "وقعت المعركة وأخذ الطيران السوري يقصفنا بمباركة اسرائيل وتحت غطاء طيرانها الحربي، وعندما اعطيت الأمر الى الجيش بوقف النار وسلمت الأمرة الى اميل لحود الذي اعطى الامر ايضاً بوقف النار، لم يلتزم الجيش السوري واستمر في هجماته مما ادى الى استشهاد ١٢٠ عسكرياً من قواتنا والمدنيين او تصفيتهم ونقلت جثثهم جميعاً الى المستشفيات وتسلمها الاهالي وخصوصاً في مستشفى بعبد الحكومي، وعمد السوريون الى ارتكاب مجازر في حق العسكريين اللبنانيين الاسرى ووجدت جثث الكثير من الشهداء وآثار التكبير على معاصمهم ومصابة برصاصة في مؤخرة الرأس، وهؤلاء اعدموا في ضهر الوحش وعند حائط كنيسة الحدت، ووجدت اربع جثث لعسكريين اعدموا شناً في تلة تمرز قرب بعبدات، وهذا لا يعني انهم قتلوا شناً خلال المعركة، اضافة الى ١٥ مدنياً اعتقلوا في بلدة بسوس وجرت تصفيتهم".

وأضاف: "اما العسكريون المتمركزون في موقع دير القلعة - بيت مري والذين كانوا يتبعون اللواء العاشر فلم يقتل اي منهم خلال المعركة مع السوريين وكذلك الراهبان الانطونيان (ألبر)

شرفان و(شربل) ابو خليل اللذان شاهدهما الاهالي وتحدثوا معهما بعد هدوء المعارك، لكن الجيش السوري لم يتعامل معهم كجيش صديق بل اسر العسكريين اللبنانيين والراهبين. واختفت آثارهم جميعاً علماً انهم شوهوا في قافلة للجيش السوري في بلدة قرنايل وجرى تجميعهم في بحدون في اشراف الامن السياسي السوري و(رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان اللواء الركن) غازي كنعان ونقلوا من هناك الى السجون السورية، ثم سلمت وزارة الدفاع الوطني بعد مدة بلاغات الى اهالي الضباط والجنود تفيد بوجودهم في السجون السورية وبعضهم زارهم هناك (...).

وسأل عون: "اذا كانوا قتلوا خلال المعركة كما يدعون فأين هو رفاتهم وهل يعقل ان يختفي رماذ ٣٥ عسكرياً وراهبين هكذا؟".

واعتر ان المعتقلين في ١٣ تشرين "ليسوا مفقودين ولا مخطوفين بل اسرى لدى الجيش السوري الذي يتحمل المسؤولية الكاملة تجاه القانون الدولي، وخصوصاً ان هؤلاء لم يفقدوا في ظروف مجهولة ومن اسرهم معروف جداً وليس ميليشيا ولا عصابة بل القوات السورية النظامية التي ترأسها هيئة اركان وقادة ألية وكتائب ويمكن القيادة السورية تالياً ان تجيب عن هذه الاسئلة خلال ساعة واحدة بواسطة برقية من القيادة الى قائد اللواء او الفوج الذي هاجم محور بيت موي - برمانا وهو معروف جداً ويستطيع ان يقدم كل الاجوبة، لكن رفض سوريا هذا الامر يعني اخفاء الحقيقة والاستمرار في اعتقال العسكريين والراهبين اللبنانيين اي جريمة كاملة".

وحمل القيادتين العسكرية والسياسية اللبنانييتين "المستمرتين منذ ايام الهراوي - لحد والمتجسدين اليوم بلحد - سليمان مسؤولية التهرب من تحمل مسؤولياتهما تجاه مواطنيهما المعتقلين وانكار وجودهم. لذلك لا يمكن الركون الى لجنة تشكلها الدولة اللبنانية التي تخلت عن مواطنيها، ولا الدولة السورية المسؤولة عن الجريمة بل يجب تشكيل لجنة دولية ومحايدة للتحقيق في هذه الجرائم التي ارتكبتها القوات السورية ضد الانسانية. ولأهالي المعتقلين الحق في معرفة كل المجرمين، والعفو والمسامحة يعنيان انه يجب ان نعرف من نسامح".

وقال عون انه لم يفقد اي انسان او يخطف خلال توليه مسؤولياته العسكرية والسياسية، وفي رأيه "من المهم تشكيل لجنة تحقيق دولية لتتبين الاسباب الحقيقية للحرب التي يسمونها اهلية ومدى تورط الدول الاجنبية وسوريا واسرائيل، اذ ليس مهماً من ارتكب الجرائم بل لحساب من كانت تنفذ وحقيقة ما جرى".